

قرار بقانون رقم (16) لسنة 2019م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م

محتويات التشريع

- [مادة \(1\) القانون الأصلي.](#)
- [مادة \(2\) تعديل المادة \(20\) من القانون الأصلي.](#)
- [مادة \(3\) تعديل المادة \(34\) من القانون الأصلي.](#)
- [مادة \(4\) الإلغاء.](#)
- [مادة \(5\) النفاذ والسريان.](#)

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
استناداً لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،
ولأحكام [القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته](#)، لا سيما أحكام [المادة \(43\)](#) منه،
وبعد الاطلاع على أحكام [قانون السلطة القضائية رقم \(1\) لسنة 2002م](#)،
والاطلاع على أحكام [قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم \(5\) لسنة 2001م وتعديلاته](#)،
وبناءً على توصيات اللجنة الوطنية لتطوير قطاع العدالة برئاسة رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى،
وعلى الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1) القانون الأصلي

يشار إلى [قانون السلطة القضائية رقم \(1\) لسنة 2002م](#)، لغايات إجراء هذه التعديل بالقانون الأصلي.

مادة (2) تعديل المادة (20) من القانون الأصلي

تعديل [المادة \(20\) من القانون الأصلي](#)، لتصبح على النحو الآتي:
1. يشترط فيمن يعين رئيساً للمحكمة العليا أو نائباً له، أن يكون قد عمل في سلك القضاء النظامي، أو في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً، أو عمل محامياً مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة.
2. يشترط فيمن يعين قاضياً في المحكمة العليا أو رئيساً لمحكمة استئناف، أن يكون قد عمل في سلك القضاء النظامي أو النيابة العامة، أو في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً، أو عمل محامياً مدة لا تقل عن عشر سنوات.

مادة (3) تعديل المادة (34) من القانون الأصلي

تعدل الفقرة (1) من المادة (34) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:
تنتهي خدمة القاضي عند إكماله ستين سنة من عمره حكماً.

**مادة (4)
الإلغاء**

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.

**مادة (5)
النفذ والسريان**

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في رام الله: 15/07/2019 ميلادية
الموافق: 12/ذو القعدة/1440 هجرية

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي)